الصحراء الجزائرية في سياسة الجنرال ديغول

بقلم
أ/ لزهر بديدة
قسم التاريخ . كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الجزائر

الملخص :

لقد أكدت فرنسا بأن الصحراء الجزائرية لن تكون جزءا من الجزائر المستقلة ، وهو ما دفع بجبهة التحرير الوطني لأن تؤكد بأن كفاحها يشمل كافة الأراضي بما فيها الصحراء.

إن قضية الصحراء منعت الطرفين (جبهة التحرير الوطني . فرنسا) .من الوصول إلى اتفاق نهائي ، وبقي الأمر معلقا بسبب هذه القضية إلى غاية التوقيع على اتفاقيات إيفيان في 18 مارس1962 .

هذه الاتفاقيات على وحدة التراب الجزائري ومن ضمنه الصحراء .

Résume

La France déclare que le Sahara algérien ne sera jamais fait partie de l'algerie libre , de son coté de FLN déclare qu'elle combattre pour la libération de l'ensemble du territoire algérien .

La questions saharien ta empêche le deux coté FLN – France d' arrivée a un accord de finitivs ce la dîne jusqu a les accords d'Evian 18 mars 1962.qui assure officiellement le Sahara est partie du territoire de l'algerie libre .

عندما اندلعت الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر عام 1954في وجه الاحتلال الفرنسي ، جعلت الثورة نصب عينيها استرجاع السيادة الوطنية على كافة التراب الوطني بقطاعيه ، التلي والصحراوي ، وأن لا مجال للمساومة في هذا الشأن ، ولا جدوى من أي مفاوضات مع الفرنسيين تؤدي إلى تقسيم جغرافيا البلاد .

هذه القاعدة أكد عليها قادة جبهة التحرير في مختلف المناسبات وأمام مختلف المحافل الدولية ، وأكدت عليه جميع مواثيق الثورة .

هذا وإن الصحراء الجزائرية تتميز بموقع استراتيجي هام ، يمكّن من التغلغل في إفريقيا ومن ثمة السيطرة عليها، كما أن باطن هذه الصحراء يزخر بالكثير من المعادن والكنوز النفيسة ، وإذا كانت فرنسا تقدّر ـ ومنذ استكمال احتلالها الجزائر ـ الأهمية القصوى لموقع الصحراء ، الذي مكّنها فعلا من التوغل داخل القارة السمراء ، وبثّ سيطرتها على الكثير من أراضيها وشعوبها ، فإن تقديرها للأهمية الاقتصادية التي تحظى بها الصحراء لم تظهر إلا مع بداية الخمسينيات من القرن العشرين وبالضبط بعد اكتشاف الغاز والبترول ، وللعلم فقد اكتشف الغاز في جبل « برقة » جنوب مدينة « عين صالح» سنة 1954، أما البترول فقد تم اكتشاف أول حقل بمنطقة «حاسي مسعود» في شهر جانفي من عام 1956 [1] .

وبعد انقلاب الثالث عشر ماي عام 1958، الذي أطاح بالجمهورية الفرنسية الرابعة وجاء بالجنرال « ديغول »[2] إلى هرم السلطة الفرنسية ، ونظرا لتقديره الأهمية التي أصبحت الصحراء الجزائرية تحظى بها، ومراهنته على ما يمكن أن تقدمه هذه الأخيرة من خدمات جليلة لفرنسا سواء في مجال الاقتصاد (بعد اكتشاف البترول والغاز) أو التجارب العسكرية والحربية ومواصلة سيطرتها على المناطق الواسعة التي احتلتها من إفريقيا ، وأمام هذه المعطيات قررت الحكومة الفرنسية بقيادة « ديغول » سنة 1958، رفع نسبة الاعتمادات المخصصة للبحث والتنقيب عن البترول والغاز ، لتصل إلى حدود الثمانين (80) مليار فرنك فرنسي قديم ، لترتفع هذه النسبة في السنة الموالية (1959) إلى حدود مائة وأربعين (140)مليار فرنك فرنسي قديم[3].

ولكي تحافظ فرنسا على الصحراء وتستفيد من الخيرات التي بباطنها ، ومن

أجل إيجاد أعداء وخصوم للثورة الجزائرية من غير الفرنسيين، قرر ديغول إبرام عقود بحث وتنقيب مع عدة شركات متعددة الجنسية، يشكل أصحابها مجموعات ضاغطة وصانعة للقرار في بلدانها، وعلى هذا الأساس منح في جانفي 1959 للشركة الأمريكية (بترول نيوجرزي) (tandard oil.Of newjersey) حق التنقيب عن البترول في الصحراء[4]، وهذا ما يعني أن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية متواجدة على أرض الجزائر وبالتالي فإن تهديدها أو عرقلتها يعني تحديا للولايات المتحدة بحد ذاتها.

وإذا ما نجح ديغول في جر مجموعة من هذه الشركات العالمية ، فإنه سيضع قادة الثورة في حل من أمرهم ، لأنهم سيجدون صعوبة في التعامل مع هذا الأمر ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، سيتمكن من تدويل الصحراء إذا استجابت الدول المالكة لهذه الشركات ، وتيقنت من الأهمية الإستراتيجية و الاقتصادية للصحراء الجزائرية ، وهو بذلك يحاول تعقيد موقف جبهة التحرير الوطني، وجعله في موقع ضعف، غير أن قيادة الثورة تنبهت لمكائد ديغول وعملت على وضع إستراتجية محكمة لمواجهة هذه المخططات . إن إستراتيجية الثورة بنيت على أساس التحرك السريع والفاعلية والذكاء في التعامل مع هذا الملف الحساس والخطير والذي لا يمكن السكوت عنه ولا التفريط فيه ، ومن ثمة كان لزاما عليهم تملك القدرة على إقناع الأطراف المعنية بقضية الصحراء الجزائرية ، بعدالة وجهة نظر الجزائريين ، الهادفة إلى المدافعة عن جزائرية الصحراء . هذه المساعي التي قام بها قادة جبهة التحرير الوطني كلّلت بالنجاح وحالت دون تحقق أماني الجنرال ديغول ومن وراءه[5].

وحتى يخلط ديغول أوراق الثورة الجزائرية ، أثار بعد توليه لمقاليد السلطة ، قضايا الحدود بين بلدان المغرب العربي عموما، وبين الجزائر والمغرب خصوصا ،

كما حاول جعل الصحراء الجزائرية بمثابة المياه الدولية المشتركة ، وهو ما يعني حق استغلالها من طرف فرنسا والدول المتاخمة للجزائر[6]، وفي نفس المسعى حاول الجنرال ديغول إثارة المغاربة والتونسيين على ضرب الثورة وتخويفهم مما يبطنه قادتها اتجاههم ، ولتأكيد حسن نواياه وجرّ الأشقاء إلى أهدافه ، أبرم اتفاقية اقتصادية مع تونس في شهر جوان 1958، بمقتضاها يمرر البترول الجزائري عبر أراضيها ، بالمقابل تستفيد تونس من هذا البترول[7].

أما عن الأهمية الجغرافية والعسكرية للصحراء الجزائرية ، ونظرا لشساعتها وإطلالها على إفريقيا ، فإنها تمثل لأوربا عموما وفرنسا تحديدا قاعدة خلفية ، في حال التعرض لأي هجوم ، كما تشكل خطا دفاعيا ثانيا ، خاصة وأن هذه الفترة شهدت فيها الحرب الباردة أوجها، وعلى هذا الأساس تعتبر صحراء الجزائر ملجأ مهما عند الحاجة الماسة ، ودرعا يقي المجموعتين الأوربية والأفريقية[8].

أما من حيث الأهمية العسكرية للصحراء، فإن ذلك يتجلى في كونها موقعا متميزا لأجراء التجارب على الأسلحة التقليدية منها والنووية ، إذ أن فرنسا بعدما أبانت عن قدراتها ورغبتها في أن تكون دولة نووية ، حددت سنة 1957منطقة رقان (ولاية أدرار) كموقع لإجراء التجارب النووية وبالتالي فقد تحولت هذه المنطقة المعزولة والفقيرة في مدة وجيزة إلى ورشة حقيقية لإعداد التجارب[9].

وبعد الانتهاء من مرحلة الإعداد، وضبط الأمور بدقة، وبمباركة من الرئيس ديغول فجرت فرنسا في الثالث عشر فيفري 1960أولى قنابلها الذرية في منطقة رقان ، وقد قدرت قوة الانفجار ما بين الستين والسبعين ألف طن من الديناميت (TNT) ، وتواصلت التفجيرات بهذه المنطقة بعد ذلك تباعًا[10].

من جهته شهد جبل عين إيكر التابع لسلسلة الهقار (تمنراست) ، في بداية سنة 1961تفجير قنبلة ذرية ، وصل مدى تأثيرها إلى حوالي سبعين كلم ، وبعد ذلك

عرفت منطقة عين إيكر عدة تجارب أخرى لم تتوقف حتى بداية 1962[11].

وأخيرا نذكر بأن هذه التجارب النووية، التي تمت بمباركة وموافقة الجنرال ديغول كان الهدف منها جعل فرنسا من الدول المالكة للسلاح النووي ، لأن ذلك يوفر لها الحماية والأمن ، ويدخلها إلى عالم الكبار من بابه الواسع.

ومما سبق نستنتج بأن ديغول ، كان يريد الاحتفاظ بالسيادة الفرنسية على الصحراء الجزائرية ومهما كلفه الثمن ، حتى أن المفاوضات التي جرت بين السلطة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية في الفترة ما بين شهري ماي وجويلية 1961[12]، كانت قضية الصحراء سببا مباشرا في فشلها، لأن فرنسا أرادت الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية ولما لم تستطع ، طرحت فكرة جعلها مياه دولية مشتركة، غير أن جبهة التحرير رفضت هذين الطرحين وتمسكت بشرط الوحدة الترابية.

وعندما تأكد ديغول من أن القضية الجزائرية لا ولن تحل ، إلا إذا اعترف بجزائرية الصحراء ، أعرب عن قناعته هذه في الخامس سبتمبر 1961 مؤكدا بصريح العبارة: " *إننا لن نتعرض إلى قضية سيادة الصحراء أثناء المباحثات الفرنسية الجزائرية. ولكننا بحاجة إلى مشاركة تضمن لنا مصالحنا، وإذا تعذر تحقيق وتنفيذ هذا الضمان وجب علينا أن نجعل من الصحراء ومن رمالها شيئا خاصا* " [13]، ومن هذا المنطلق، وبعد اعتراف فرنسا بجزائرية الصحراء ، سعت وفودها المتفاوضة إلى ضمان أكبر قدر ممكن من الامتيازات في الصحراء لصالحها ، وهو ما ضمنته اتفاقيات إيفيان .

لقد بينت هذه الاتفاقيات في الفصل الخاص بالاستقلال والتعاون ، كيفية الاستغلال المشترك لثروات باطن الأرض في ولايات الواحات و الساورة[14]، كما أن الفصل الثالث المتعلق بالنظم الخاصة بالشؤون الحربية ينص على سماح الجزائر

لفرنسا باستخدام بعض المطارات والأراضي والمناطق والمنشآت الحربية التي تراها لازمة[15].

كما نصت الاتفاقيات في المادة الرابعة من البند المتعلق بإعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني على استخدام فرنسا للمنشآت التي تتواجد بها لمدة خمس سنوات ، ومنها عين ايكر ، رقان ، ومجموعة من منشآت كولومب بشار[16].

إن الامتيازات التي تحصلت عليها فرنسا بمقتضى اتفاقيات إيفيان أرضت الجنرال ديغول ، و عبر عن ذلك في مذكراته بقوله:*" لقد حققت (الاتفاقيات) كل ما كنا نتوخاه بما في ذلك ضمان حقوق ذات امتيازات لتنقيبنا عن بترول الصحراء واستثمارنا له ومتابعة تجاربنا الذرية والفضائية في الصحراء"* [17]

وختاما نؤكد أن الجنرال ديغول ما كان يخطر بباله التخلي عن الجزائر عموما وعن صحرائها خصوصا ، ونحن و إن كنا لا نستغرب مواقفه الرامية إلى إبقاء السيادة الفرنسية على صحراء الجزائر في هذه الأثناء ـ مرحلة الثورة التحريرية ـ وقد أصبحت على ما هي عليه خاصة بعد اكتشاف البترول والغاز وفضاء واسعا للتجارب النووية فإنه بذلك يؤكد على مواقفه منها عندما كان رئيسا للجنة تحرير فرنسا خلال فترة الحرب الامبريالية (1939 ـ 1945) عندما أصدر أمرية السابع من مارس عام 1944، والتي تؤكد في مادتها السادسة أن سكان « وادي ميزاب » وباقي الصحراء يخضعون لقانون خاص[18].

وإذا كان ديغول قد أظهر تمسكه بالصحراء خلال سنوات الأربعينيات ولم تكن ذات بال ، فكيف لا يظهر هذا التمسك وبالشدة الملاحظة في الخمسينيات حيث أصبحت مطمحا مغريا للطامحين و الطامعين؟!.

ـ الهوامش :

(1)-**THomas marc Robert,Sahara et communauté ,paris 1960. P. 259**

(2) ـ شارل ديغول أبرز شخصية فرنسية خلال القرن العشرين، ولد عام 1890، التحق منذ الصغر بالجيش الفرنسي، شارك في الحربين الإمبرياليتين الأولى(1914 ـ 1918) و الثانية (1939-1945)، تدرج في الرتب العسكرية إلى درجة جنرال بعد احتلال بلاده من طرف الألمان في جوان 1940 زاوج بين العمل العسكري و السياسي بعد أن تولى لجنة تحرير فرنسا، أسس الجمهورية الفرنسية الرابعة وكان أول رئيس بها، سنة 1945 استقال من رئاسة الجمهورية مع مطلع جانفي 1946 و اعتزل السياسة إلى سنة 1958، عندما أعاده انقلاب 13 ماي 1958 إلى واجهة الأحداث لتسقط على يده الجمهورية الرابعة و يشكل الجمهورية الخامسة، ليبقى على هرم السلطة إلى غاية سنة 1969، حيث اعتزل الحياة السياسية ـ بعد المظاهرات الطلابية الشهيرة ـ إلى أن توفي في السنة الموالية (1970)

(3)-**THomas marc Robert.Op.cit, p259**

(4) - **ATTILIO. Caudio. Le Sahara Des Africaines, ED Reme juillard, paris, p 122**.

(5) ـ للاطلاع أكثر على المساعي الحثيثة و المختلفة لجبهة التحرير فيما يخص موقفها من قضية الصحراء، أنظر على سبيل المثال لا الحصر مجلة المجاهد (لسان حال الثورة)، الأعداد التالية:07/ 03/ 1960، 10/ 04/ 1961 ، 03 / 07/ 1961، 17/ 07/ 1961، 28/ 08/ 1961

(6) ـ عبد الحميد مهري . شهادة حول مؤتمر طنجة 1958، مجلة الحوار. عدد ماي 1988، باريس 1988، ص 45، ضغط الجنرال ديغول على المغرب الأقصى، أدى كما روى السيد عبد الحميد مهري في نفس الشهادة إلى توتر العلاقات بين الثورة الجزائرية و المغرب، مما دفع بهذا الأخير إلى تشديد الخناق على تحركات الثورة و مراقبة الحدود مع الجزائر خلال صائفة 1958، الشيء الذي أدى بجبهة التحرير الوطني إلى عدم الخضوع إلى الأمر الواقع، مما أدى إلى نشوب مواجهة مسلحة محدودة بين الطرفين في شهر أوت من السنة نفسها.

(7) ـ نفسه

(8) - **T.marcRobert.Op.citp.259**

(9) ـ ملف حول التجارب النووية في الصحراء الجزائرية، مجلة أول نوفمبر العددان 151 / 152/ الجزائر 1997.

(10) ـ نفسه

(11) ـ نفسه

(12) ـ بن يوسف بن خدة . إتفاقيات إيفيان، تـ لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987 ص ص 22 ،25. وانظر كذلك:

-Constantin Melnik. Mille jours à Matignon, Bernard grasset, paris, 1988, p 242. 258.

(13) ـ شارل ديغول، مذكرات الأمل (التجديد 1958-1962)، تـ سموحي فوق العادة، ط1، دار عويدات، لبنان، 1971،ص 138.

(14) ـ بن يوسف بن خدة. مصدر سابق، ص 92 ـ 93، على أن الاتفاقيات فصلت في كيفية التعاون بين البلدين في البند الخاص بإعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الصحراء، انظر: نفسه، ص ص 110 ـ 115.

(15) ـ نفسه، ص 93 ـ 94.

(16) ـ نفسه، ص 121 ـ 122، و للمزيد من التوسع حول كيفية استغلال هذه المناطق الصحراوية راجع المواد: 05، 06، 12، 22، انظر نفسه، ص ص 122 ـ 124 ـ 125.

(17) ـ ديغول، مصدر سابق، ص 140.

(18) **-Kaddache. Histoire du nationalisme algérien, T2, 2 eme ed, ENAL, Alger, 1993, p954. -Mahfoud**